# محضر الجلسة 352

التاريخ: الثلاثاء7 جمادى الأولى1424 (2003/07/08)
الرئاسة: السيد محمد فاضلي الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين
التوقيت: 35 دقيقة ابتداء من الساعة السادسة مساء
جدول الأعمال: مشروع قانون رقم 15.99 يقضي بإصلاح القرض الفلاحي

**السيد محمد فاضلي، رئيس الجلسة:**

بسم الله افتتح هذه الجلسة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 15.99 يقضي بإصلاح القرض الفلاحي. وفي البداية أعطي الكلمة للحكومة لتقديم المشروع، ثم بعد ذلك للسيد مقرر اللجنة.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع المتعلق بالقرض الفلاحي، فليتفضل مشكورا.

**السيد محند العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم، السدة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لأعرض على أنظاركم مشروع القانون رقم 15.99 يقضي بإصلاح القرض الفلاحي. ولست في حاجة إلى التأكيد على الأهمية القصوى التي يكتسيها هذا المشروع لارتباطه الإشكالية الكبرى التي تتعلق بتمويل الاقتصادية والاجتماعية بالوسط القروي يعتبر عنصرا أساسيا لعصرنة الاستغلال الفلاحي، ولرفع مردوديتها بالإضافة إلى مساهمته في تحسين الظروف المعيشية للساكنة القروية. فالمناظرة الوطنية حول الفلاحة والتنمية القروية التي نظمت في شهر يوليوز 2000 بمشاركة ممثلي جميع الفاعلين والمدخلين في المجال الفلاحي والقروي أكدت على ضرورة إعادة هيكلة وتنظيم الإطار المؤسساتي لنظام التمويل قصد تعزيزه وتقوية فعاليته، وذلك بهدف إعطاء حركية لعملية الادخار الداخلي، وبلورة وضمان الاستفادة من القروض لجميع الفاعلين الاقتصاديين في العالم القروي، في إطار سياسة تمويلية أكثر نجاعة.

ويأتي هذا الإصلاح مسايرة كذلك لتوجيهات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في خطابه بتاريخ 21يونيو 2001 بأكادير، بمناسبة انعقاد المجلس الأعلى للماء، حيث أكد جلالته "عزم الدولة على أن يظل تمويل نشاط الفلاحين ميسرا عبر عقود بين القرض الفلاحي والدولة" انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

إن الوضعية القانونية للقرض الفلاحي كمؤسسة عمومية أصبحت متجاوزة بالنظر للتحولات التي عرفها المحيط المالي والبنكي، خصوصا بعد الشروع في تطبيق القانون البنكي لسنة 1993، الذي جعل المؤسسة تواجه منافسة كبيرة من لدن الأبناك الأخرى.

ويمكن إجمال أهداف الإصلاح المعروض على أنظاركم في الرفع من مستوى التمويل الموجه لفائدة القطاع الفلاحي مع تدقيق مهمة المرفق العام المنوط بالقرض الفلاحي، وتقوية مناعة المؤسسة وقدراتها التنافسية.

ولتحقيق هذه الأهداف يركز مشروع الإصلاح على محورين أساسيين: يقضي المحور الأول بتحويل الصندوق الوطني للقرض الفلاحي من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة ذات مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة. وتسمى هذه الشركة الجديدة" القرض الفلاحي للمغرب"، وتملك الدولة نسبة من رأس المال لا يمكن أن تقل عن 51٪، والإبقاء على الدولة كمساهم أساسي بامتلاكها نسبة لا تقل عن51٪ في جميع الحالات، اليوم سيبقى 100 في المائة، لكن حتى إذا ما فتح رأس المال لا يمكن للدولة أن تنزل عن 51٪، كما لا يمكن لأي مساهم معنوي أو شخصي أن يتجاوز عن 10٪. هذا كله حرصا حتى تبقى صيانة مهام المرفق العمومي المتعلقة بتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعالم القروي في إطار رؤية تنموية واضحة ومتكاملة على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل.

ونتوخى من هذه الصيغة القانونية تحسين الشفافية والمراقبة وتوضيح المسئوليات بين الدولة والقرض الفلاحي، إضافة إلى إضفاء المرونة المطلوبة في التدبير وتمكين المؤسسة من التكيف مع محيطها المالي والاقتصادي للقيام بالدور المنوط بها في مجال التنمية الفلاحية والنهوض بالعلم القروي. كما سيمكن هذا التحويل من تعزيز الأموال الذاتية للمؤسسة عن طريق إشراك الفاعلين الاقتصاديين المتدخلين في القطاع الفلاحي وولوج سوق الرأسماميل لتدعيم الموارد المالية للمؤسسة بأقل تكلفة.

أما المحور الثاني فيرتكز على إمكانية إبرام اتفاقيات ما بين الدولة والقرض الفلاحي للتمويل من طرف الدولة أو لمنح بعض المساعدات التي تريد أن تمنحها الدولة ويكون تمويلها جاهزا ورهن الإشارة. وهذا دون استثناء باقي تدخلات الدولة.

لكن عندما نتكلم - لأنه يوجد اليوم خلط - نتحدث عن تمويل الآبار نقول إن الدولة ستعطي للقرض الفلاحي.. ولكن هل ستعطيه؟ هل النقود موجودة في الخزينة، أم غير موجودة؟ هنا بهذه العقود سيكون الدور لكل واحد من الأطراف. ما هو للدولة للدولة. وما تقوم به المؤسسة من مالها يكون واضحا كذلك.وسيكون هذا بتوافق تام مع

السياسة الفلاحية للحكومة وبدون إخلال بالتوازنات المالية لمؤسسة القرض الفلاحي.

وبموجب هذه الاتفاقيات ستتعهد الدولة بتقديم الدعم المالي اللازم لتمويل القطاع الفلاحي، وسيشكل القانون المالي الإطار السنوي الذي سيسمح كذلك بتوجيه وتتبع هذه الاتفاقيات من قبل الجهاز التشريعي.

هذا ويتضمن مشروع القانون مقتضيات ستمكن من تعزيز نظام مراقبة القرض الفلاحي، حيث إنه بالإضافة إلى المراقبة المنصوص عليها في القانون البنكي والتي يمارسها بنك المغرب، والمراقبة المنصوص عليها في القانون المتعلق بالشركات المساهمة والتي يقوم بها مراقبان للحسابات، سيتم تعيين للحكومة للقيام - نيابة عن الدولة - بمراقبة القرض الفلاحي للمغرب والسهر على تطبيق أحكام هذا القانون بما في ذلك الاتفاقيات التي ستبرم مع الدولة والمتعلقة بتمويل الضيعلت الفلاحية.

وأود الإشارة في الختام إلى أن العمليات التي يقوم بها القرض الفلاحي للمغرب لفائدة القطاع الفلاحي ستظل تستفيد من الإعفاءات الضريبية الحالية والإعفاء من رسوم المحافظة على الأملاك العقارية، وذلك لفائدة جميع الفلاحين.

كانت تلكم - السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارين المحترمون - الخطوط العريضة لمشروع القانون المتعلق بإصلاح مؤسسة القرض الفلاحي. وكلي أمل أن تحظى مقتضياته برضاكم واستحسانكم كما كان الشأن على مستوى لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية. ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أتقدم لها رئيسا وأعضاء بأحر تشكراتي على ما أبدوه من تفهم وتجاوب مع المشروع وبتوصيتهم لفائدته. وشكرا لكم السادة المستشارون.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية..

إذن نعتبر التقرير قد وزع وننتقل مباشرة إلى مناقشة الموضوع وأعطي الكلمة لممثل أو من ينوب عن فرق الأغلبية، الأستاذ محمد بن الشايب، فليتفضل مشكورا باسم فرق الأغلبية.

**المستشار السيد محمد بن الشايب:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة المستشارون،

مناقشة مشروع القانون رقم 15.99 يتعلق بتخصيص جزء من رأس مال الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، وتحويله إلى شركة مساهمة. لقد توخى المشروع، ومن إحداث الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، أن يقوم بتمويل القطاع الفلاحي في أفق تحسين أدائه لما له من أهمية قصوى على مستوى دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط التنمية القروية في أفق تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للعالم القروي وساكنته.

وفعلا قام الصندوق بدور الرائد في هذا المجال عند بدايته خلال فترة الستينات لما كان يقوم بوظيفة الشريك في إنجاح العمليات المرتبطة بمختلف الأنشطة الفلاحية من خلال الدور التقني والاستثماري الذي كان يقدمه لزبنائه آنذاك من خلال البرامج المدروسة من قبل الخلايا المختصة بالصندوق، حيث تتم مراعاة خصوصية الظرف، وعدم تحميل الشريك الأخر الذي هو الفلاح أكثر من طاقاته، وذلك من خلال السلفات المدروسة والمحددة المقدمة وفق شروط والتزامات يتم احترامها من طرف الجانبين، سواء على مستوى احترام الزبون لالتزاماته المتعلقة بالمعايير المعتمدة في استعمال عوامل الإنتاج من جهة، وذلك على مستوى مراقبة الصندوق لسلامة سير مختلف العمليات الفلاحية.

الآن هذا الدور الرائد الذي تأسس مع الصندوق بدأ يفقد بعضا من حيويته عندما بدأ يتجه من السلفات المحددة، بناء على جدوى اقتصادية وتقنية، إلى السلفات الموسعة دون اعتبار لمحدودية طاقة الزبون التعامل معه، ودون اعتبار لما يتسم به القطاع الفلاحي من المخاطر المتمثلة في التقلبات المناخية، كما بدأت تتفاقم النتائج السلبية للصندوق مع مطلع الثمانينات عندما تم الشروع في جدولة الديون، الشيء الذي كان متوقعا بسبب السلفات الموسعة والمتعددة للزبون الواحد، وذلك بسبب بداية فترة الجفاف التي عرفها المغرب آنذاك من جهة أخرى. كما ازدادت الأمور استفحالا للصندوق عندما أسندت الأمور إلى غير أهلها، وخاصة خلال ما يعرف آنذاك بهيمنة لأم الوزارات على بعض التعيينات الكبرى، حيث بدأ يقوم الصندوق بأدوار أخرى غير الدور الذي أنشئ من أجله لأسباب نفعية ضيقة، وبدأ يعبث بالمال العام يمنة ويسرة دون حسيب أو رقيب وفي تحد سافر لكل ما هو مرتبط بمعايير تقنية وموضوعية.

كما أن السياسة التي اتبعها الصندوق مع توالي الجفاف لسنوات الثمانينات وبداية التسعينات كانت قد تمت بمنظور سياسي وأمني للحيلولة دون نزوح قوي للقرويين إلى المدن، بعدما تم إثقال كاهلهم بالديون من جراء سياسة الجدولة وإعادتها لعدة مرات، وليس بمنظور مهني وتقني يغلب عليه طابع الشراكة الفعلي، حيث لو تمت السياسة بهذا المنظور المثمر لكانت الخسائر أقل ولكانت النتائج أفضل لدى الجانبين.

وآخر الطامة التي عرفها الصندوق في آخر عمره هي خروجه عن دائرة الاختصاص واتجاهه نحو تمويل قطاعات أخرى لا قبل له بها، حيث تلقى الضربات

الموجعة التي أفقدته توازنه وأصبح على حافة الهاوية، وخاصة من طرف أصحاب الصيد البحري الذي أثرى بأصحابه بقدر ما هم متطفلون عليه، وذلك بإتاحة الفرص لمثل هؤلاء الانتهازيين، فرص المناسبات نتيجة تخبط الحكومات السابقة في مختلف توجهات سياستها الاقتصادية.

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم، السادة المستشارون،

كل هذه الأسباب التي أدت بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي إلى هذه الوضعية الحالية هي التي دفعت بالحكومة لتقديم مشروعها هذا لتقويت جزء هام من رأس مال هذه المؤسسة الوطنية كمرحلة أولى.

إننا كمواطنين، وكمسؤولين، نتأسف على ما آلت إليه وضعية هذه المؤسسة، وعلى غيرها من مختلف مؤسسات الدولة التي آلت إلى نفس الأوضاع بسبب سوء التسيير وانعدام روح المواطنة لدى من كانت بيدهم شؤون تسيير المؤسسات العمومية، الشيء الذي دفع بالحكومات السابقة والحالية للانخراط فمسلسل التفويت، حيث لا نعارض سياسة التفويت كمبدأ، وخاصة إذا كانت لفائدة القطاع الخاص الوطني من ذوي الاختصاص.

علما أن القطاع العام أثبت فشله في تسيير المؤسسات العمومية ذات الارتباط بالأنشطة التمويلية والإنتاجية والخدمات، حتى في البلدان المتقدمة.

إذن لهذه الأسباب الموضوعية من حق الحكومة أن تقدم على هذا الإصلاح المتمثل في هذا المشروع القاضي بتفويت جزء هام من رأس مال الصندوق يصل إلى 49٪ في أفق تحديث هذه المؤسسة الهامة وتفعيلها عن طريق رأس المال المختص، والإبقاء على غالبية الأسهم، كمرحلة أولى - بين مزدوجتين - لصلح الدولة، للحفاظ على تدخلها فيما يتعلق بدعم بعض العمليات المرتبطة بالأنشطة الفلاحية، حيث إن هذا الشق من المشروع لنا فيه رأي - السيد الوزير - كأغلبية، لأن الحكومة باحتفاظها بغالبية الأسهم، نعتبره تكتيكا مرحليا لإعطاء الانطباع عند المهتمين وخاصة منهم الفلاحين بأن الدولة لا زالت حاضرة، وبالتالي لن تتخلى عن دعم القطاع الفلاحي، وبخاصة في الوقت الراهن.

نحن نقول للحكومة من هذا المنبر كأغلبية سنختبرك وسنراقب تدخلك بعد دخول المشروع حيز التطبيق، علما بأن الدولة ليست في حاجة إلى أن تكون مالكة لمؤسسة تمويلية لتصريف دعمها لقطاعات إنتاجية معينة، وبإمكانها أن تصرف دعمها عبر مؤسسات خاصة ومختصة كما هو الشأن في البلدان المتقدمة فلاحيا كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم مختلف قطاعاتها الإنتاجية، وخاصة منها الفلاحية، بالطرق المباشرة، الشيء الذي ينعكس على المردودية والإنتاجية، عكس المرور عبر مؤسسات القطاع العام لما يشوبها من بيروقراطية وروتينية، وخاصة المنتمية لدول العالم الثالث.

إذن اسمحوا لي السيد الرئيس، السيد الوزير، هذه كلمة الأغلبية فيما يخص هذا المشروع والسلام عليكم وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. الكلمة للمستشار المحترم الأستاذ أحمد بنا، عن فرق المعارضة.

**المستشار السيد أحمد بنا:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، لي الشرف أن أتقدم لمناقشة هذا القانون رقم 99.15 المتعلق بالصندوق الوطني للقرض الفلاحي الذي سينقل إلى الشركة المساهمة التي سيشارك فيها الخواص بـ 49٪، ويبقى دائما القرض الفلاحي محتفظا بـ 51٪، كما جاء في عرضكم السيد الوزير.

السيد الوزير، الإصلاح أظن أن الإصلاح اللي الحكومة واجب عليها تقوم به الآن هو أن داخل القرض الفلاحي هناك مديونية تراكمت مع مرور السنوات التي مضت، والتي في سنوات الثمانينات كان القرض الفلاح حاول أنه يمول واحد العملية من أجل تكثير إنتاج القمح الطري.

في ذلك الوقت، السيد الوزير، كان المواطنون كيجوا للقرض الفلاحي وكانت السلطات المحلية آنذاك تساهم في تشجيع حرث هذا النوع من القمح. إلا أنه مع كامل الأسف أعطيت قروض بدون ضمانات، أعطيت قروض لأشخاص مجهولي الهوية، كانت القروض تعطى بدون ما القرض الفلاحي يضبط مع من يتعامل.. والآن خلفت الديون التي نحن الآن نناقشها بنوع من الوطنية.. إنها خلفت الديون التي الآن القرض الفلاحي يستحيل أنه يعالجها إذا لم يكن دعم من طرف الدولة، أو إيجاد حلول ناجعة داخل اللجان. داخل لجنة الفلاحة كنا خممنا أنه.. كنا اقترحنا أن هذه الديون يمكن أن تحل مثلا هذاك المبالغ.. ذيك La Taxe اللي تفرض على الكازوال واللي مخصصة للقطاع الفلاحي. طلبنا من الحكومة أنها تعطي هذه الرسوم لحل إشكالية هذه الديون الوهمية. هي ديون صورية. الآن نلقى بعض زبناء القرض الفلاحي كانوا اقترضوا مبلغ اللي الآن ارتفع إلى 20 ، 25 مرة. ولكن منين نجيو نبحثو على الزبرن، لا وجود له، ما عندو ما يحجز القرض الفلاحي، وهو كشخص غير متواجد، أو أسرة نلقى فيها 5 أفراد.. كلهم هاذوك شكلوا وقبضوا القروض..

فالإصلاح خصو يكون أولا داخل المؤسسة باش يمكن لنا إذا بغينا نقدمها نردها شركة مساهمة ونعطيها صفة ونعطيها القوة حتى يمكن لها تواجه بالفعل مشاكل الفلاح. خصنا نحاول نصلح ما أفسده الدهر.

إذن السيد الوزير، أنا تساؤلي في الوقت فين غادي يولي هذا القرض الفلاحي، وحا هو دائما محتفظ بهذا الاسم، ولكن هو شركة، كاينة وسائل اللي هي الفلاح يتوصل بدعم من طرف الدولة عبر وزارة الفلاحة، بعض الدعم فيما يخص آليات الإنتاج الفلاحي، فيما يخص جميع الأشياء التي تساهم في السقي، في طريقة معاملة هذه الشركة كيف ستكون؟ هل هي ستكون جادة بالفعل في أداء الواجب للمستفيد؟ أو أنها ستكون، بما أنها شركة، ستكون تتماطل وستخلق لنا إشكالية أخرى..

السيد الوزير هو الآن، وسبق لنا أننا طلبنا منكم داخل المجلس، داخل اللجنة أنه كاين مناطق مغربية عرفت حالات جفاف قاسية ووعتمونا بأنكم ستدسون هذه الحالات. فجهة مراكش تانسيفت الحوز، والجنوب كله الآن، اليوم الذي أتكلم معكم، السيد الوزير، القرض الفلاحي يتابع الزبناء الذين لا حول لهم ولا قوة لأنهم إما تعرضوا لكوارث طبيعية، إما قلة المطر، إما جات رعدة ووقعت مشاكل..

الإشكالية اللي تتطلب منكم وأنتم وزير سياسي، ونحن نحمد الله لأنه هذا القطاع عندنا فيه رجل سياسي الذي يمكن له يأخذ القرار، ولا عنده القدرات وعنده شجاعة. ثانيا أنه يعيش المواطن. وبصفتكم فلاح أنكم خصكم تأخذوا القرار فيما يخص المناطق المتضررة في المغرب. أنا أحكي لكم على منطقة تهم المنطقة التي أنتسب إليها، فهي تعيش في حالة رعب من طرف القرض الفلاحي ، الفلاحين يعيشون في خالة يرثى لها. نعيش.. أولا جاء إضراب الشحنات، التي مع كامل الأسف الحكومة لم تتخذ فيه باش يمكن للفلاح أنه يتغلب على الصعوبات التي تعرض لها، وهذا الشيء انعكس سلبا على المنتوج الفلاخي، وبالخصوص المنتوج السنوي.

السيد الوزير نحن لدينا ثقة كبيرة فيكم كيف قلت لأنكم أولا وزير تنتسبون إلى الوفاق، قمتم بعارضة جادة، زملاؤكم الذين ينتمون لكم الآن راهم باقين عندهم الحنين، نتمنى أنكم.. نتمنى لكم النجاح ونتمنى لكم أن تحاولوا تسهروا ما أمكن على تطبيق هذا القانون في أحسن الظروف. وسنصوت لكم بالإيجاب لأننا لنا فيكم الثقة الكاملة، وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شطرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد المستشار المحترم الأستاذ العلمي الهوير عن الفريق الكونفدرالي، فليتفضل.

**المستشار السيد العلمي الهوير:**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الوزير المحتم، السيد الوزير المحترم، إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي التدخل في مناقشة مشروع القانون الذي يقضي بإصلاح القرض الفلاحي. إن هذه المؤسسة عند تأسيسها سنة 1961 ضمن منظومة شاملة متكاملة من المؤسسات اعتبرت دعامة استراتيجية للتنمية الوطنية للمغرب المستقل.

إن المشروع الوطني الذي تأسس على أنقاض المشروع الاستعماري حاول وضع لبنات ودعائم لانطلاقة اقتصادية واجتماعية للمغرب المستقل، ولأن الفلاحة هي الأكثر قوة في الدورة الإنتاجية الوطنية، هذا ما مكن مؤسسة القرض الفلاحي بأن تصبح محور السياسة التمويلية للفلاحة المغربية بكل مستوياتها وتبعاتها، تعلق الأمر بالزراعة الاستهلاكية أو التصديرية، أو بالصيد البحري الساحلي أو في أعلي البحار، أو تعلق الأمر بالصناعة التحويلية.. هكذا أصبحت مؤسسة القرض الفلاحي أم المؤسسات التمويلية لجزء كبير من اقتصادنا الوطني وجزء كبير من التقدم الذي تحقق في هذا المجال يرجع إلى مؤسستين وهما القرض الفلاح ومكتب التسويق والتصدير.

السيد الرئيس، بهذه المناسبة لا بد أن نسجل المآل الذي آلت إليه السياسة التصديرية الفلاحية ببلادنا بعدما تم، للأسف الشديد، تفكيك مكتب التسويق والتصدير، والأولى بنا اليوم أن نقدم نقدا ذاتيا وحري بنا انطلاقا من هذه التجربة المريرة، ونحن نتهيأ للمصادقة على هذا القانون المعلن أنه يهدف إلى إصلاح القرض الفلاحي، أن نتريث بدل المرة عدة مرات حتى لا نكرر، وحتى لا يتكرر نفس الخطأ الجسيم الذي ارتكب في حق مكتب التسويق والتصدير.

السيد الوزير المحترم، الصلاح لا بد أن يتأسس على خطة تمويلية تنطلق أولا من تقويم وتقييم التجربة السابقة من أجل الوقوف على الأخطاء ونقط الضعف ونقط القوة، إذا كانت هناك. هذا كله حماية للمكتسبات وفتح المجال أمام ديناميكية التطور. لذلك كنا ننتظر أن تنظم الحكومة نقاشا وطنيا نزيها يساهم فيه كل المعنيين بهذه المؤسسة، وعلى رأسهم الفلاحون المغاربة بكل فئاتهم وكذلك الأطر وموظفو القرض الفلاحي.

للأسف اقتضت إرادة الحكومة أن تعرض علينا مشروع قانون يقضي بتحويل القرض الفلاحي إلى شركة مساهمة تملك فيها الدولة نسبة 51٪ من الأسهم. وهذا يدفعنا للتساؤل حول مصير الديون الكبرى المستحقة لهذه المؤسسة، ومن هنا نسائل الحكومة: كيف ستتمكن الإدارة المقبلة لهذه المؤسسة من استرداد جزء من الثروة الوطنية فوت بدون سند إلى الكثير من الذين حولوا بأسف مؤسسات القطاع العام إلى ضيعات خاصة، فأصبحت بذلك مرتعا للنهب ضدا عن الأهداف النبيلة الوطنية التي أسست من أجلها.

السيد الوزير، هل من حقكم اليوم أن تسلموا هذا الجزء من الثروة الوطنية؟ وأي إصلاح، ونحن اليوم لم نتمكن من تقييم حقيقي قائم عل افتحاص دقيق لدواليب وآليات هذه المؤسسة؟ وبالمناسبة نعرف جميعا التضحيات الكبيرة التي بذلها كافة أطر وموظفي القرض الفلاحي لتستمر هذه المؤسسة وتقوم بدورها الاستراتيجي حماية لرأس المال البشري لهذه المؤسسة، ندعوكم السيد الوزير، في إطار حماية المؤسسات وفتح آفاق أمام هذه الكفاءات أن يتمتع هؤلاء بأولويات في الحصول على نسبة من أسهم الشركة. كذلك البد أن يحتفظ على مناصب الشغل وعلى كل المكتسبات المادية والاجتماعية، وذلك في إطار الإعداد لانتقال سليم لهذه المؤسسة. لا بد من حوار اجتماعي هادئ مع العاملين في هذه المؤسسة تنفيذا لاتفاق 30ابريل 2002. وهنا لابد من الإشارة في إطار إعداد النظام الأساسي الخاص بشركة القرض الفلاحي للمغرب، لابد من التشاور والاستشارة مع الفاعلين الاجتماعيين قصد التوافق حول هذا النظام.

هذه بعض الإشارات التي تساعد على إعادة بناء هذه المؤسسة لتمكينها من القيام بدورها الوطني الاستراتيجي.

السيد الرئيس المحترم،دعما لرقابة الدولة على هذه الشركة المساهمة وحماية للدور الاستراتيجي لهذه المؤسسة، تقدم فريقنا بأربع تعديلات على هذا النص. ولأن الحكومة رفضت تعديلاتنا قررنا - حتى لا نحول دون أن تعرف هذه المؤسسة هذه الحركة الإصلاحية الجزئية - أن نصوت بالامتناع. والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار. نمر إن أردتم لعملية التصويت.

المادة الأولى: الموافقون؟ الإجماع.

إذن المادة الثانية؟ الإجماع.

المادة الثالثة؟ الإجماع.

المادة الرابعة؟ الإجماع.

المادة الخامسة؟ الإجماع.

المادة السادسة؟ الإجماع.

والممتنعون 5

8، 9، 10؟ نفس العدد ونفس النتيجة.

11، 12، 13، 14، 15 نفس النتيجة.

إذن أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون؟

المعارضون؟ لا أحد.

الممتنعون؟ 2.

إذن صادق المجلس على المشروع بالجماع ما عدا 5 برلمانيين. الامتناع لا ينفي الإجماع. إذن 5 برلمانيين ممتنعون. امتناع 5 برلمانيين وإجماع الحاضرين..

إذا سمحتم سأوضح الأمر لأنه يحتاج إلى توضيح.. أرجوكم دقيقة لتوضيح الأمر، لأن القانون واضح في هذا الباب:

- أولا السادة الأمناء الذين هم مسؤولون عن إحصاء الأصوات غير حاضرين، ونسجل هذا. الرئاسة غير مسئولة عن غياب أحد.

- ثانيا الامتناع لا ينفي الإجماع في القانون الداخلي ولكن إن أردتم نؤجل التصويت إلى يوم غد فسنكون...

اسمح الله يخليك، غدا في الصباح عندنا مشاريع القوانين سنبدأ بهم إذن نعتبر بأنه أنهينا المناقشة في المشروع ونؤجل التصويت إلى جلسة يوم غد صباحا/ وسيبرمج هو الأول في جلسة الغد إذن أشكركم جميعا. ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشة